د. عبد الله احمد حسن عبد الله
المؤسسة : جامعة فيلادلفيا الأردن

عنوان المقال: معاهدة وادي عربة "جذور و آفاق"

البريد الالكتروني : abdalla200585@yahoo.com.

تاريخ الإرسال: 2020/12/24 تاريخ القبول: 2020/02/12 تاريخ النشر: 2020/03/31

معاهدة وادي عربة "جذور و آفاق"

الملخص :

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على معاهدة وادي عربة التي تعتبر هي "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" بحد ذاتها، وسوف تتطرق هذه الدراسة إلى جذور تلك الاتفاقية والى أهم الدوافع التي دفعت الجانب الأردني لتوقيع تلك الاتفاقية عام 1994م مع الجانب الإسرائيلي،وأيضاً ستسلط هذه الدراسة الضوء على أهم المؤتمرات السياسية الدولية التي ساهمت في دفع مسيرة السلام بين الجانبين، ابتداء بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، الذي كان بمبادرة أمريكية، وصولا إلى مؤتمر واشنطن عام 1993م حتى إعلان اتفاقية وادي عربية عام 1994م، التي تنص على تحقيق سلام عادل بين الجانبيين، وجاء التوقيع على تلك الاتفاقية بسبب الظروف الصعبة التي كان يمر بها الأردن من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث كان عقد معاهدة السلام خياراً استراتيجياً لضمان عدم خسارة الأردن مزيداً من أراضي المملكة، وبموجب تلك الاتفاقية استطاع الاردن استرداد الاراضي الاردنية التي احتلتها اسرائيل وبخاصة منطقتي "الباقورة والغمر"، وايضاً استرد الاردن مياه نهر الاردن التي قامت اسرائيل بتحويلها الى المستوطنات الاسرائيلية وارواء اراضي النقب .

كلمات مفتاحية: معاهده وادي عربة، مسيرة السلام، اسرائيل، دوافع السلام

Summary of English : Wadi Arabah Treaty: Roots and Prospects

This study sheds light on the Wadi Arabah Treaty, which is considered the Jordanian-Israeli peace treaty in itself. This study will address the roots of that agreement and the most key motives behind the Jordanian side's decision to sign that agreement in 1994 with the Israeli side. Also, this study will explore the most significant

international political conferences that contributed to advancing the peace process between the two sides, starting with the Madrid Peace Conference in 1991, which was an American initiative, and the Washington Conference in 1993, leading to the declaration of the Wadi Arabah Agreement in 1994. Of note, this said agreement provides for achieving a fair peace between the two sides. The signing of that agreement was because of the difficult circumstances that Jordan was going through in terms of political, economic and military aspects, where the completion of the peace treaty was a strategic option to ensure that Jordan does not lose more of its lands. According to the said agreement, Jordan was able to restore the Jordanian lands occupied by Israel, especially "Baqoura, Ghumar" regions, along with the waters of the Jordan River that Israel had converted into Israeli settlements beyond the Naqab lands.

Key words: Wadi Araba Treaty, Peace Process, Israel, Peace Motives

مقدمة

لم يكن هناك اي معاهدة اردنية اسرائيلية قبل سنوات التسعينيات من القرن العشرين بسبب قيام اليهود باحتلال الاراضي الفلسطينية واقامة دولة اسرائيل على ارض فلسطين العربية عام 1948م،فضلا عن الاعتداءات الاسرائيلية على مياه نهر الاردن وتحويلها للمستوطنات اليهودية وانشاء مشاريع زراعية وصناعية تحتاج لكميات كبيرة من المياه تخدم المشروع الاسرائيلي. وكذلك قامت اسرائيل بالاعتداء على سكان قرى الضفة الغربية التي كانت تابعة الى الأردن بموجب وحدة الضفتين عام 1950م ،ومن ثم جاءت حرب حزيران عام 1967م، وبموجبها احتلت اسرائيل الضفة الغربية التابعة للأردن وهذا الشي ادى الى توتر العلاقات بين الجانبين حتى ظهور المبادرات الامريكية مرة اخرى بعد انتهاء حرب الخليج عام 1991م، التي تدعو الدول العربية لإقامة سلام مع اسرائيل من اجل انهاء حالة الحروب مع الدول العربية والتوجه نحو السلام والاستقرار في المنطقة العربية . وبوجب ذلك بدأت اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية تلوح في الافق ورأى الاردن ضرورة التوجه الى السلام من اجل التخلص من اغلب المشاكل التي كانت تعانيه سواء أكانت سياسية او عسكرية او اقتصادية وخصوصا عندما خرج الاردن

بخسائر اقتصادية بعد تلك الحرب، واغتنمت الحكومة الاردنية الفرصة التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية تحت اسم " مبادرة السلام " القائمة على قراري مجلس الامن الدولي 242 و338 وعلى الارض مقابل السلام، وإعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

اولاً: دو افع السلام.

قبل التطرق لتفاصيل المفاوضات الأردنية الإسرائيلية خلال سنوات التسعينات، لابد من معرفة الدوافع التي دفعت الجانب الاردني لإجراء مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاق موثق ومعترف به يحمل اسم معاهدة السلام:

دو افع الجانب الأردني:

1- فك الارتباط القانوني بين الضفتين:

بعد سبعة وثلاثين عاماً من الاتفاق والوحدة والارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، جاء قرار فك الارتباط وكان في 1988/7/31م. في ذلك اليوم أعلن الملك الحسين قرار الأردن فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين الشرقية والغربية ومنح السلطة الفلسطينية الإدارة المباشرة لرعاياها بدل من الإدارة الأردنية[1].

وعندما جاء قرار فك الارتباط لقد تم إلغاء برامج خطط التنمية في الضفة الغربية، وقامت الحكومة أيضاً بالدعوة إلى إبراز الهوية الفلسطينية، لكي تتولى منظمة التحرير جميع الأعمال بالضفة الغربية[2].

ويبدو أن هذا الدافع دفع الأردن إلى إجراء محادثات مع إسرائيل في سنوات التسعينات من القرن الماضي، والتوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ولابد الحديث

إلى أن الأردن في معظم محادثاته مع إسرائيل كان يطالب بإعادة الضفة الغربية التي انتهكتها إسرائيل في حرب 1967م، وكان هذا السبب عائقاً أمام إجراء محادثات سلام بين الدولتين، لكن نتيجة لقرار فك الارتباط القانوني بين الضفة الغربية والشرقية، لقد سقط هذا المطلب من المطالب الأردنية خلال محادثاته مع إسرائيل، وأصبح يطالب بالسلام الحقيقي منذ ذلك التاريخ.

2- الدافع الاقتصادي:

نتيجة لقيام أزمة الكويت وحرب الخليج عامي 1990-1991م، وقف الأردن بجانب الشعب العراقي، ونتيجة لذلك تم إقفال جميع منافذه البرية والبحرية على الخليج العربي، وأغلق الخليج أسواقه في وجه الأردن[3].

وقد أسفرت تلك الأزمة عن تكبد الأردن خسارة بنحو ملياري دولار، كما نشأ عنها ارتفاع في نسبة البطالة وخاصة في قطاع النقل[4]، وازدادت نسبة الفقر وغلاء المعيشة، وتوقف المساعدات الخارجية وتراكم الديون[5].

ونتيجة لهذه الخسائر أدرك الأردن أنه يجب إقامة معاهدة سلام مع إسرائيل من أجل تعويض خسارته التي تكبدها نتيجة لحرب الخليج[6].

ويرى المسؤولون الأردنيون أن فتح الأجواء الإسرائيلية أمام الطائرات الأردنية، وإمكانيته استخدام الموانئ الإسرائيلية على البحر المتوسط، سيؤمن للمملكة الأردنية منفذاً ثميناً يؤدي إلى تحسين الاقتصاد[7].

واعتقد الأردن أن السلام مع إسرائيل هو طريق لفك الحصار على ميناء العقبة، والحصول على المساعدات الاقتصادية، وقد تبين للأردن أن الذي سيفتح طريقه إلى إقامة علاقات مع بعض الدول العربية الغاضبة أو فك الحصار عن ميناء العقبة أو زيادة المساعدات الاقتصادية هو إظهار استجابة حقيقية للشروط الصهيونية الأمريكية[8].

3- انهيار المعسكر الشيوعي الاتحاد السوفياتي عام 1989م كقوة لها وزنها ودورها، مما أدى إلى نهاية الحرب الباردة، وهذا جعل الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبنى عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بهدف حماية مصالحها في المنطقة [9].

في ذلك الوقت أرادت الولايات المتحدة أن تظهر دورها السياسي في محاولة التوصل لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، كان الدافع العام لهذه المحاولة هو تغير سياستها الشرق أوسطية وخاصة أن لها حلفاء جدد أكثر نشاطاً، مما دفعها إلى القيام بمحاولة إحلال السلام، والعمل على جعل دول المنطقة تعيش بأمن واستقرار[10].

ولابد الإشارة إلى أن زعيم هذه المحاولة كان الرئيس جورج بوش الذي طرح المبادرة على أربعة مبادئ أساسية:

1- مقايضة الأرض بالسلام.

2- عقد اتفاقيات أمنية مشتركة.

3- الاعتراف بإسرائيل.

4- حفظ الحقوق السياسية للفلسطينيين.

هذه المبادئ الأربعة هي مستمدة من قراري مجلس الأمن الدولي 242-338[11].

يرى الباحث، أنه بسبب الدعم الأمريكي لعملية السلام، وافقت الأردن على إجراء مفاوضات مع إسرائيل من أجل التوصل إلى عقد اتفاقية سلام مستندة لقرارات مجلس الأمن 242-338.

5- تقدم الوفود الفلسطينية والسورية واللبنانية لإجراء محادثات مع إسرائيل، لإعادة حقوقها من أجل السلام ، وهذا ما حصل في مؤتمري مدريد وواشطن، وأن تقدم الدول العربية في مفاوضاتها مع إسرائيل دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام[12].

ثانياً: انعقاد المؤتمر الوطني الأردني:

نتيجة لنشوب حرب الخليج عام 1991، التي سببت للأردن أزمة اقتصادية خانقة، وارتفاع في مستوى البطالة، والآثار السلبية الأخرى التي سببتها الحرب[13].

أدرك الملك حسين أنه يجب الخوض في مسيرة سلام مع إسرائيل من أجل القضاء على الحروب والمشاكل الناتجة عنها، بدأ الملك حسين بهذه المسيرة بتاريخ 1991/10/12م،

عندما قام بإلقاء خطاب في قصر الثقافة بمدنية الحسين للشباب على أعضاء المؤتمر الوطني العام، حيث وجه الملك خلال المؤتمر خطاباً قوميا شاملاً إلى أبناء الأسرة الأردنية الواحدة[14].

وحضر المؤتمر ممثلو كافة التيارات السياسية والحزبية والعشائرية، وبرعاية الملك حسين بن طلال حيث وفق على اعتبار خيار السلام الأردني هو الخيار الاستراتيجي ولا يخرج عن المسار العربي، وإن الأردن سيشارك في مؤتمر مدريد للسلام [15].

وإن مؤتمر السلام سيعمل على استرجاع الأرض من إسرائيل والحديث حول الأمن الإقليمي والسلام بين دول المنطقة وحل مشكلات البيئة والمياه والتنمية الاقتصادية وغيرها.

وأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات مع إسرائيل من أجل حل جميع المشاكل المشتركة[16]

وبعد ذلك تحدث الملك حسين عن الأسس التي ستتبع في مؤتمر السلام وكانت كالتالي:

1- ستجري مفاوضات السلام في مسارين:

أ- مسار فلسطيني- إسرائيلي.

ب- مسار عربي إسرائيلي، وذلك من خلال لجان ثنائيه تشكل لهذه الغاية،إذ سيكون هناك لجنة سورية إسرائيلية ولجنة لبنانية إسرائيلية، ولجنة أردنية فلسطينية مشتركة إسرائيلية.

2- بحث قضايا إقليمية ذات اهتمام مشترك لدول المنطقة في لجنة ثالثه موسعة تشارك فيها، بالإضافة إلى أطراف المفاوضات الثنائية، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي وهذه القضايا: حل مشكلات البيئة والمياه وتقليص الدمار الشامل وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب المنطقة من خلال برامج تنمية مشتركة شاملة[17].

3- سيكون قرارا مجلس الأمن 242-338، هما الأساس الذي سيعقد عليه المؤتمر والأساس الذي ستجري عليه المفاوضات، وسينعقد المؤتمر برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وستمثل فيه الأمم المتحدة بمندوب عن الأمين العام وسيقوم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة باطلاع الأمين العام للأمم المتحدة على سير المفاوضات.

4- ما يتوصل إليه المتفاوضون من اتفاقيات ترد في النهاية إلى الأمم المتحدة.

5- يتدارس الوفد الأردني الفلسطيني المشترك أردني، غير أن الفريق الأردني في الوفد هو الذي يبحث في البعد الأردني، بينما يقوم الفريق الفلسطيني في الوفد ببحث البعد الفلسطيني وستوفر المحادثات الثنائية لكل من الفريقين فرصة طرح كل القضايا المركزية التي تشكل موضوع اهتمام كل منها.

6- ستتاح للأردنيين والفلسطينيين، كما لسائر الأطراف فرصة قيام كل فريق بالإدلاء ببيان واف يتضمن آراءه ومواقفه.

7- البعد الفلسطيني في المفاوضات هو الوحيد الذي سيبحث في مرحلتين: الأولى مرحلة الاتفاق على عناصر المرحلة الانتقالية، والثانية مرحلة الاتفاق على الحل النهائي وهناك ترابط بين المرحلتين يتمثل ببدء المفاوضات على المرحلة الثانية في السنة الثالثة من تنفيذ المرحلة الأولى، وستمثل مفاوضات الحل النهائي موضوع القدس العربية التي ينطبق عليها قرار مجلس الأمن 242 انطباقه على الضفة الغربية المحتلة[18].

8- إن الإطار المرجعي لإجراء مفاوضات المرحلة الأولى لن يؤثر أو يحكم مسبقاً على الطريقة التي ستتبع لحل المشكلات ذات الصلة بالمرحلة اللاحقة إلى مرحلة الحل النهائي وهذا مبدأ أساسي.

9- قرار 242 كما تفهمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والعالم ينطبق على سائر الأراضي العربية التي احتلت في حرب 1967م بما فيها القدس العربية.

10- أكدت الولايات المتحدة للأردن بأنها ستبذل وسعها لإنهاء المفاوضات المتعلقة بالفترة الانتقالية خلال عام واحد، وهذا يعني أنه ليس من المستبعد أن تشهد بعد عام واحد من بداية المفاوضات بداية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الذي يبدأ فيه الأخوة الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ممارسة مسؤولياتهم في الحكم على أنفسهم[19].

وبعد نهاية المؤتمر الوطني بستة أيام وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للعرب وإسرائيل المشاركة في مؤتمر مدريد الذي سيعقد في 30 تشرين الأول 1991 خارج إطار الأمم المتحدة، وحمل هذا المؤتمر اسم مؤتمر " سلام الشرق الأوسط" الذي ورد ذكره في رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل يوم 1991/10/18م، وشارك في المؤتمر أطراف النزاع بحضور مراقبين[20].

وبعد اختيار الأردن للمشاركة في المفاوضات مع إسرائيل، وجه جلالة الملك حسين رسالة ملكية بتكليف الدكتور عبد السلام المجالي، لكي يرأس الجانب الأردني في مؤتمر مدريد للسلام بتاريخ 26 تشرين أول 1991م[21].

وفي 27 تشرين الأول رد عبد السلام المجالي على رسالة الملك بقبوله بالتكليف بأن يرأس الوفد الأردني والحديث عن السلام في المنطقة [22].

ثالثاً: مشاركة الأردن في مؤتمر مدريد للسلام:

بدأت المفاوضات العربية الإسرائيلية في 30 تشرين أول 1991، في العاصمة الإسبانية مدريد، حيث دارت المحادثات بين جميع الأطراف المشاركة، والحديث عن المشاكل السابقة ويجب إيجاد حلول لهذه المشاكل عن طريق تفعيل السلام في المنطقة [23].

وكان المؤتمر تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي برئاسة جورج بوش الرئيس الأمريكي وميخائيل غورباتشوف، حيث افتتح الرئيسان المؤتمر بإلقاء

كلمتان عن مشاكل الشرق الأوسط، ويجب البدء بالمفاوضات بين العرب وإسرائيل،من أجل تحقيق السلام في المنطقة[24] .

وحضر المؤتمر الوفد الأردني الفلسطيني برئاسة الدكتور كامل أبو جابر وزير الخارجية، وترأس الجانب الأردني الدكتور عبد السلام المجالي، وترأس الوفد السوري فاروق الشرع، وترأس

الوفد المصري عمرو موسى وزير الخارجية، ترأس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي، وترأس الوفد اللبناني فارس بوبز وزير، وأما عن الجانب الإسرائيلي ترأس الوفد رئيس إسحاق شامير [25].

وحضر المؤتمر ممثلون عن المجموعة الأوروبية ومثلتها هولندا برأسه هانس بروك، ومثل مجلس التعاون الخليجي الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة، فضلاً عن مشاركة اتحاد المغرب العربي ومثله الأمين العام للاتحاد محمد عمامو [26].

وانتهت جميع هذه المفاوضات بتوقيع الجانب الفلسطيني على اتفاق غزة وأريحا الذي يمنح للفلسطينيين إقامة حكم ذاتي بموجب القرار [27].

وخلال المؤتمر تحدث الدكتور كامل أبو جابر عن السلام، وإن السلام لا يتحقق إلا عن طريق المفاوضات بين العرب وإسرائيل، استناداً إلى قراري 242-338، وتحدث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا تتحقق إلا عن طريق الأمن والاستقرار في المنطقة [28].

وأما المطالب الإسرائيلية فقد كانت تتجه نحو التشدد والتعصب ومطالبة العرب الاعتراف كليا بوجود إسرائيل، ووقف الانتفاضة، وإجراء مفاوضات مباشره منفردة مع إسرائيل [29].

أما بخصوص المرحلة الثانية من الاتفاقية كانت في يوم 1991/11/3 م، حيث عقدت جلسة بين الوفد الأردني والوفد الإسرائيلي الذي كان يترأسه (روبشتان) وكان رئيس الوفد الأردني الدكتور المجالي، وأيضاً عقدت جلسات ثنائيه بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي، وخلصت هذه الجولة بوجود مصاعب جمة وتكون كما يلي:

1- تمسك الوفد الإسرائيلي بأن تكون الجولان جزءا لا يتجزأ من إسرائيل.
2- اعتبار نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل.
3- استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي العربية.

وعلى أثر تمسك إسرائيل بهذه المبادئ لقد انقطعت المفاوضات العربية الإسرائيلية، لكن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية[30]، لدفع مسيرة المفاوضات إلى الأمام، وفي 1992/1/13 استأنفت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، حيث تم الاتفاق على مسارين واحد أردني والآخر

فلسطيني، وبعد ذلك تم عقد المؤتمر في موسكو وحضر المؤتمر مندوبون عن 40 دولة، وتم تشكيل مجموعة من لجان التنمية والمياه والاقتصاد والتسليح ومشكلة اللاجئين[31] .

وبعد تولي حكومة حزب العمل في إسرائيل برئاسة اسحاق رابين استأنفت جميع الأطراف محادثاتها في واشنطن يوم 1992/8/24م، ونتيجة لذلك استطاع الوفد الأردني والوفد الإسرائيلي إلى وضع جدول أعمال مشترك يرضي جميع الأطراف مستمد من القرارات الشرعية لمجلس الأمم، وكان هدف الطرفان من استمرارية المفاوضات تحقيق الأمور الآتية:

1- إعادة ترسيم الحدود بين الأردن وإسرائيل.
2- إبعاد فكرة الوطن البديل عن الأردن.
3- ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.
4- الحصول على الحقوق المائية وتقسيم مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا ونهر اليرموك وبناء السدود.
5- استرداد أراضي محتلة تقارب مساحتها من 381كم2.
6- التقارب والتمثيل السياسي والعيش بأمن وسلام [32].

ويبدو أن مؤتمر مدريد يعتبر انطلاقة جديدة في مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام والعلاقات الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص، وإن المؤتمر رسم آفاقاً مستقبلية حول الحديث عن المشاكل الأردنية المعلقة مع إسرائيل.

وظهرت نتائج مؤتمر مدريد إلى حيز الوجود في المحادثات التي جرت في واشنطن خلال عامي 1993-1994.

رابعاً: المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في واشنطن:

نتيجة لانعقاد مؤتمر مدريد لقد بدأت اللقاءات الأردنية الإسرائيلية تظهر إلى حيز الوجود، حيث بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في 10 كانون الأول 1991م من محادثات السلام الأردنية الإسرائيلية، واستمرت على فترات متقطعة خلال عامي 1991-1992 حيث اشتملت على (11) جولة تفاوضية بين الوفدين، ونتج عن هذه المفاوضات الاتفاق على جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي الذي تم توقيعه في 3 أيلول 1993[33].

وبعد أن كلف الملك الحسين الدكتور عبد السلام المجالي بتشكيل الحكومة بتاريخ 1993/5/29م، أسندت رئاسة الوفد الأردني إلى الدكتور فايز الطراونة السفير الأردني في

واشنطن، الذي رئس الجانب الأردني في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي حتى توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في 26 تشرين أول 1994 [34].

وفي 14 أيلول لقد تم التوقيع على الاتفاق المبدئي بين الجانب الأردني برئاسة الدكتور فايز الطروانة وعن الجانب الإسرائيلي إلياكمروبنشتان رئيس الوفد الإسرائيلي [35].

وفيما يلي النص الكامل لجدول الأعمال المشترك في المسار الأردني الإسرائيلي في مفاوضات السلام [36]:

1- الهدف:

أ- تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل وفقاً لما تقرر في دعوة مدريد.

ب- العناصر الأساسية لمفاوضات السلام بين الأردن وإسرائيل:

1- البحث عن خطوات للوصول إلى حالة سلام تستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 بجميع جوانبها.

2- الأمن:

أ- الإحجام عن أعمال أو نشاطات من أي طرف، وقد تؤثر عكسياً على أمن الطرف الأخر أو تحكم مسبقاً على النتيجة النهائية للمفاوضات.

ب- تهديدات تمس الأمن، ناتجة عن جميع أنواع الإرهاب.

ج- تعهد:

-الالتزام المتبادل بأن لا يهدد أي طرف الآخر عن طريق استخدام القوة وعدم استخدام الأسلحة من جانب أي طرف ضد الطرف الأخر بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية[37].

– تعهد متبادل، وبأسرع ما يمكن وقبل أي شيء آخر، العمل نحو جعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، وينبغي تحقيق هذا الهدف في سياق سلام شامل ودائم ومستقر يتسم ببند استخدام القوة والوفاق والانفتاح.

ملحوظة: من الممكن تنقيح الفقرة (ج-2) الواردة أعلاه وفقاً للاتفاقيات المتعلقة بذلك والتي سيتم التوصل إليها من قبل مجموعة العمل المتعددة الأطراف الخاصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمي.

– يتم الاتفاق المتبادل على ترتيبات آمنة وتدابير بناء الثقة والأمن.

3- المياه:

أ- ضمان حق كل طرف في حصصه من المياه.

ب- البحث عن طرق لتلافي نقص المياه.

4- اللاجئون والمهجرون: الوصول إلى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقاً للقانون الدولي.

5- الحدود ومسائل الأراضي: تسوية مسائل الأراضي وتعين وترسيم علامات حدودية متفق عليها للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وذلك بالرجوع إلى تعريف الحدود تحت الانتداب وذلك دون الإضرار بوضع أي من الأراضي التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة العسكرية الإسرائيلية عام 1967م وعلى كل من الجانبين أن يحترم ويلتزم بالحدود الدولية المذكورة أعلاه [38].

6- البحث في إمكانية التعاون الثنائي المستقبلي في إطار إقليمي حينما كان ذلك مناسباً وذلك في المجالات التالية:

أ- الموارد الطبيعية: المياه، الطاقة، البيئة، تطوير وادي الأردن.

ب- الموارد البشرية: العمل والعمال، الصحة والتعليم، السيطرة على المخدرات.

ج- البنية التحتية: النقل براً وجواً، الاتصالات.

د- المجالات الاقتصادية بما في ذلك السياحة.

7- وضع مراحل للنقاشات والاتفاق وتنفيذ البنود الواردة سابقاً، بما فيها الآليات المناسبة للمفاوضات حول مجالات معينة.

8- مناقشة المسائل المتعلقة بكلا المسارين حسبما يتم إقرارها بشكل مشترك من قبل المسارين.

9- ومن المؤمل في نهاية المطاف وبعد التوصل إلى حلول مرضية للطرفين بالنسبة لعناصر هذه الأجندة أن تتوج هذه المحاولة باتفاقية سلام [39].

وبعد الحديث عن عناصر المفاوضات بين الدولتين، لقد ازدادت الاجتماعات الأردنية الإسرائيلية في واشنطن، حيث عقدت اجتماعات أردنية إسرائيلية، اشترك فيها الجانب الأردني برئاسة الأمير الحسن بن طلال، وعن الجانب الإسرائيلي شمعون بيبرس رئيس ووزير خارجية دولة إسرائيل، وكان اللقاء الأول في 1تشرين أول 1993، حين تحدث الأمير حسن عن الثوابت

الأردنية التي لن يتخلى عنها الأردن مثل إعادة حقوق الشعب الفلسطيني تمشياً مع القرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقراري 242-338 [40].

وكان اللقاء الثاني بتاريخ 3 تشرين الأول 1994م، وعلى أثر اللقاء تم إقرار البيان الأردني الإسرائيلي الأمريكي المشترك، الذي يتطرق بصورة تفصيلية للحديث عن أسس السلام والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين[41].

ونتيجة لاستمرارية المحادثات الأردنية الإسرائيلية، لقد اتفق الطرفان على تحديث البيان السابق بتطوير العلاقات بين الدولتين، حيث أقرالملك الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين وبحضور الرئيس الأمريكي بل كلينتون، نص إعلان واشنطن بتاريخ25 تموز 1994م، وفيما يلي نص الإعلان [42]:

1- أكد الطرفان على وضع حد لإراقة الدماء والأحزان عن طريق التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل.

2- سيواصل البلدان مفاوضاتهما لإحلال السلام بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242-338.

3- تحترم إسرائيل الدور الحالي والتاريخي الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

4- اعتراف البلدان بحقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض، وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود أمنة ومعترف بها، ويؤكدان على اعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

5- يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما[43].

وأيضاً تحدث الملك الحسين واسحاق رابين، عن كيفية تطوير ترابط العلاقات بين الدولتين، لكي يتم تجاوز الحواجز النفسية والابتعاد عن الحرب ،وأكد الطرفان أنه لا يتم تجاوز تلك الأمور إلا عن طريق مايلي:

1- التعاون في مجال الاتصالات عن طريق ربط خطوط الهواتف بين الأردن وإسرائيل بشكل مباشر.[44]

2- التعاون في المجال الاقتصادي عن طريق تسهيل عبور البضائع بين الدولتين بإنشاء نقطتي عبور جديدتين واحدة في الشمال والثانية في الجنوب(العقبة- ايلات).
3- التعاون المشترك في إنشاء شبكات كهربائية للربط بين الدولتين.
4- إعطاء حرية المرور بين الأردن وإسرائيل للسواح.
5- استئناف المفاوضات وتسريعها من أجل فتح ممر جوي بين الدولتين.
6- التعاون الأمني ين الدولتين من أجل مكافحة الجرائم والتهريب وستشترك الولايات المتحدة في هذا العمل.
7- تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية [45].

حيث تميزت النصوص التي تضمنها إعلان واشنطن، بأنها نصوص تقريرية، حيث لا يمكن تنفيذها بصورة فورية ولكنها تحتاج إلى تحديد وتفصيل لكثير من النقاط وتوضيحها

بجانب تحليل للأسس والمبادئ ووضعها موضع التنفيذ في الواقع، وقد أكد الإعلان هذا المفهوم من خلال نصوصه التي أكدت على أن هناك عدة مفاوضات للوصول إلى صيغة نهائية في اتفاق السلام، وبالتالي يعتبر إعلان واشنطن من طبعة اتفاقيات السلام ويتضح هذا في الآتي [46]:

1- جاء بإعلان واشنطن نصوص تعتبر أساساً يقوم عليه التفاوض لعقد اتفاق سلام نهائي، حيث اعتبرت قراري مجلس الأمن الدولي 242-338 في سائر اتفاق جوانبها أساس المفاوضات التي تحقق اتفاق سلام، وفقاً للاحترام والاعتراف الكامل بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.
2- احتوى اتفاق إعلان واشنطن على نصوص توضح طبيعته كاتفاق مبدئي تعقبه مفاوضات واجتماعيات للأطراف الأردنية والإسرائيلية، حيث نص على أن يواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام كما نصت الفقرة الأولى على أن الأردن وإسرائيل " يسعيان إلى معاهدة سلام بين البلدين" [47].

خامساً: المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في وادي عربة:

في 1994/7/18م، بدأت في منطقة الحدود الأردنية الإسرائيلية على بعد 13كيلو مترا شمال مدينة العقبة المفاوضات الثنائية الأردنية الإسرائيلية لبحث عدد من القضايا

الرئيسية في جدول الأعمال المشترك لاستعادة الحقوق الأردنية وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وتتناول المفاوضات قضايا المياه والطاقة وترسيم الحدود والبيئة والأمن [48].

وخلال المؤتمر ألقى رئيس الوفد الأردني الدكتور فايز الطراونه كلمة على الحضور، تعطي تصور كامل لعملية السلام وحلولاً للمشاكل التي تشترك بين العرب وإسرائيل [49].

وفي 1994/7/20 أعلن الدكتور فايز الطراونة البيان الختامي المشترك لمفاوضات وادي عربة، وجاء في البيان أن المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ستعقد باستمرارية وبالتناوب مرة تلو الأخرى، وأكد أيضاً أن المفاوضات في الجلسة المقبلة ستكون في منطقة مصانع البوتاس الأردنية التي تقع جنوب البحر الميت [50].

وأضاف البيان أن الجانبين أكدا على مواصلة أعمال اللجان الفرعية التي تم تشكيلها من قبل، وهي لجان الحدود والأمن والبيئة والمياه والقضايا المتعلقة بها كالطاقة وجداول الأعمال الفرعية الخاصة بكل لجنة، والتي وقعت في واشنطن في السابع من شهر حزيران الماضي وجاء في البيان أنه تم تقسيم العمل إلى ثلاث لجان فرعية رئيسية هي لجنة الحدود والأمن والمياه والبيئة وقضايا الطاقة وقد اتفق الجانبان على مايلي:

1- استئناف المفاوضات في 1994/8/8م، بحيث تعقد الاجتماعات على شكل لقاء افتتاحي يتبعه اجتماع اللجنة العامة ثم اجتماعات اللجان الفرعية وأية مجموعات أخرى يتم الاتفاق عليها.

وستجري المفاوضات القادمة بين الجانبين بالتناوب في منطقة البحر الميت من الجانب الإسرائيلي وفي موقع شركة البوتاس الأردنية بحيث تكون أولى الجلسات القادمة في الجانب الإسرائيلي، وفيما يتعلق بلجنة الحدود فإن اجتماعها القادم سيعقد في موقع المفاوضات الحالي في وادي عربة.

2- تبدأ لجنة الحدود وأعمالها بمناقشة خرائط مشتركة ومواد إضافية أخرى أعدها فريق خبراء مشترك وفق مذكرة تم إعدادها لهذه الغاية، وقد تم الانتهاء من الإجراءات التفصيلية المتعلقة بإنتاج الخرائط الخاصة بالحدود الأردنية الإسرائيلية .

وسيطلق على اللجان الفرعية للحدود اسم لجنة المحافظة على الحدود وإدارتها/ بعد أن تتوج المفاوضات بمعاهدة سلام كما نصت على ذلك الأجندة المشتركة.

3- الأمن: ركزت المناقشات التفصيلية للفريقين الأردني والإسرائيلي في لجنة الأمن على مراجعة المضامين العملية للعناصر التي تشكل بنود الأجندة الفرعية للأمن كما أقرت في واشنطن في السابع من حزيران حيث أن المراجعة الدقيقة لهذه المضامين تشير هناك تفهماً واسعاً لهذه المسائل.

ووافق الجانبان على مواصلة مناقشاتهم في الجلسة الثنائية المقبلة بغية الوصول إلى اتفاق حول المفاوضات المدرجة على جدول الأعمال الفرعية للجنة الأمن.

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما الكامل للروح البناءة الرائعة التي سادت جو المناقشات،الأمر الذي كان له الأثر في تسهيل إحراز تقدم في هذه المسألة المهمة.

4- المياه: ويندرج تحت هذا البند ما يلي:

أ- وافقت اللجنة الفرعية للمياه والطاقة والبيئة بعد مداولاتها على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقيقية لكلا الجانبين من مياه نهري الأردن واليرموك.

وأن يلتزم الجانبان ويحترمان بشكل كامل الحصص الحقيقية التي يتم التفاوض بشأنها وفقاً للمبادئ التي تم قبولها من الجانبين.

ب- التأكيد على أهمية الحد من هدر مصادر المياه إلى أدنى مستوى من خلال سلسلة من الإجراءات المتعلقة باستعمالات المياه.

ج- التأكيد على أهمية توفير مصادر مياه إضافية للاستعمال في أسرع وقت ممكن.

د- الاتفاق على تبادل المعلومات المتوفرة حول مصادر المياه وتطويرها.

هـ- اتفق الجانبان على مبدأ معالجة المياه على طول الحدود بالكامل بشكل شمولي وكلي كما في ذلك إمكانية نقل المياه عبر الحدود.

و- القبول بمبدأ الكف عن إلحاق الضرر من أي الجانبين بمصادر مياه الجانب الآخر.

5- البيئة: يقر كل من الأردن وإسرائيل بأهمية بيئة المنطقة وحساسيتها البيئية العالية والحاجة لحماية البيئة ودرء الخطر عن صحة سكانها كما يقر الجانبان بأهمية المصادر الطبيعية وحماية تنوع الحياة البيئية وضرورة تحقيق نمو اقتصادي بيئي بين المبادئ التنمية المستخدمة.

وفي ضوء ما ورد ذكره، فإن الجانبان يتفقان على التعاون في القضايا المتعلقة بحماية البيئة بشكل عام والقضايا التي يمكن أن تؤثر عليها وقد تم تحديد مجالات التعاون هذه والتي

يجب أن تعكس تفهما متبادلاً يفضي إلى إجراء استفتاء للاتفاق في الوقت المناسب على النشاطات والمشروعات وفقاً لإبعادها الجغرافية.

6-الطاقة: ناقش الطرفان قضايا الطاقة ضمن إطار تعاون مستقبلي ثنائي، يشمل توليد الطاقة الشمسية كمصادر للطاقة بالإضافة إلى الربط الكهربائي المشترك وأخيراً اتفق الطرفان على استمرار المفاوضات حول القضايا الاقتصادية من أجل الإعداد لتعاون ثنائي مستقبلي.

وفي 8 أب 1994 جرى افتتاح المعبر البري بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة الذي يربط العقبة بايلات ليكون بذلك أول تطبيق عملي لإعلان واشنطن التاريخي.

وقد تم افتتاح هذا المعبر بمشاركة سمو الأمير الحسن ولي العهد ممثلاً عن الملك حسين واسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي ووارنكريستفو وزير الخارجية الأمريكي[51].

وفي 16 تشرين أول 1994 تم استئناف المفاوضات الأردنية الإسرائيلية حيث التقى الملك حسين باسحاق رابين في عمان، بحضور سمو الأمير الحسن ولي العهد ورئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي وعدد من المسؤولين الأردنيين والإسرائيليين للحديث عن مسيرة المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في إطار إعلان واشنطن.

وفي اليوم التالي وقع الدكتور المجالي رئيس الوزراء والسيد اسحاق رابين الأحرف الأولى لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، بحضور الملك حسين وسمو الأمير الحسن وشمعون بيبرس وزير خارجية إسرائيل.[52]

وعلى أثر ذلك ألقى الملك حسين خطاباً على الجموع فقال فيه" أرجو أن تكون هذه المعاهدة الهدية التي أعبر فيها عن عرفاني لكل الأردنيين شيباً وشباباً...نساءً ورجالاً، ولكل أعضاء هذه الأسرة الحبيبة التي اعتز ماحييت بانتقائي لها".[53]

وفي 26 تشرين أول 1994م جرى توقيع معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل في احتفال رسمي على المعبر الجنوبي شمال مدينة العقبة، وحضر الملك الحسين وسمو الأمير الحسن والرئيس الأمريكي وليم كلنتون والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان ووزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيبرس، ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزاريف وعدد من المدعوين من كبار المسؤولين في الدول العربية[54].

ووقع الاتفاقية عن المملكة الأردنية الهاشمية دولة رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، وعن الجانب الإسرائيلي السيد اسحاق رابين رئيس وزرائها[55].

وتضمنت المعاهدة مقدمة، وثلاثين مادة، وخمسة ملاحق تعالج قضايا الحدود والأراضي والأمن والبيئة والمخدرات والمياه وغيرها وأربع محاضر متفق عليها بين الطرفين، وتعتبر المواد والملاحق والمحاضر أجزاء رسمية من المعاهدة تحمل الإلزامية ذاتها[56].

مضامين معاهدة وادي عربة:

وفيما يلي تحليل لإبراز مضامين معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وتكون المضامين على النحو الآتي:

1- المضامين السياسية.
2- المضامين المتعلقة بالعلاقات الطبيعية بين الأردن وإسرائيل.
3- المضامين القانونية.

1- المضامين السياسية:

خلال تتبع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، نجد أن المعاهدة احتوت على الكثير من المضامين السياسية التي تهدف بصورة أساسية إلى إنهاء حالة الحرب بين الدولتين وإحلال السلام في المنطقة ومن هذه المضامين:-

1- الاعتراف(إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي)

في البداية لقد أكد الجانبان الأردني والإسرائيلي على ضرورة تحديد الهدف المشترك بين الدولتين لتحقيق السلام العادل والشامل المبني على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242-338، كما جاء في المادة رقم (1) من اتفاقية السلام، جاء تفسير الهدف تحت المادة رقم (2) والتي تعرف(بالمبادئ العامة) والتي تنص على ما مايلي:

- أن يحترم الطرفان سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.
- الاعتراف بحق العيش بسلام وأمان ضمن حدود أمنة ومعترف بها.
- تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم.
- الابتعاد عن القوة التي لا تفسر عن آية نتائج كانت[57].

2- **الأمن:** الامتناع عن استخدام القوة واللجوء إلى الطرق السليمة.

نصت المادة رقم (4) على التعاون الأمني بين الدولتين من أجل تعزيز أمن المنطقة والتعاون في تطوير المصالح المشتركة للرقي بها إلى أعلى المستويات، ضمن أقامة أهداف مشتركة على الصعيد الإقليمي لتحقيق السلام المشترك[58].

وأيضاً أكد الطرفان على الالتزام بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر هلسنكي، الذي نفذ بنجاح لتحقيق الآمن ولاستقرار في المنطقة[59].

3- ترسيم الحدود الدولية:

من الجدير بالذكر أنه لم تكن هنالك حدود بين الأردن وفلسطين أبان الحكم العثماني، وبعد سقوط الدولة العثمانية على أيدي دول الحلفاء عام 1917، قامت بريطانيا بإعطاء وجود لليهود من خلال وعد بلفور، الذي ينص على أقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، غير أن المغفور له الملك المؤسس عبد الله بن الحسين أصر على انقاذ شرق الأردن من وعد بلفور، واقنع بريطانيا بذلك، فجاء نص المادة (25) من قانون صك الانتداب مستثنياً شرق الأردن من وعد بلفور عام 1922م [60] .

وبموجب هذه المادة تم تحديد حدود الأردن بخط من نقطة واقعة على خليج العقبة، بمسافة تبعد ميلين إلى الغرب من مدينة العقبة، ماراً بوادي عربة، بمنتصف البحر الميت نحو الحمة شمالاً حتى التقائه مع منتصف نهر اليرموك فالحدود السورية[61].

وبموجب اتفاقية الهدنة عام 1949، تم اقتطاع منطقة الباقورة بمسافة 830 دونم من الأراضي الأردنية، وفي عام 1950 قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضي الباقورة [62].

ونتيجة للمفاوضات الأردنية الإسرائيلية تم تحديد الحدود الدولية بين الدولتين وترسيمها ووضع خرائط لها كما جاء في المادة رقم (3)، وكذلك الملحق (1-أ)*[63].

وخلال المفاوضات أصر الجانب الأردني على عودة جميع أراضيه المحتلة ومنها منطقة الباقورة/ نهاريم(נהרים) إلى السيادة الأردنية، وأما بخصوص نهري الأردن واليرموك أكد الطرفان على الأخذ بعين الاعتبار بأن يكون خط الحدود المجرى الرئيسي لتدفق كل من نهري الأردن واليرموك[64].

وتنطبق هذه الحالة على البحر الميت ايضاً، وأما بخصوص وادي عربة- منطقة الغمر- قامت إسرائيل باحتلالها سنة 1970، ولم يستطع الأردن استعادتها إلا عن طريق المفاوضات مع اسرائل بشكل رسمي وعلني عام 1994، حيث استطاع الأردن أن يستعيد هذه المنطقة بموجب الملحق رقم (1-I)- ج حيث تم ترسيم الحدود المبينة في خرائط الصور الجوية[65].

4-النصوص التي تتعرض لصوره العلاقات بين الأردن وفلسطين.

ويتضمن هذا البند كل من:

- مشكلة اللاجئين والنازحين.

وتم الاستنتاج من خلال مفاوضات السلام أن إسرائيل لا تريد إرجاع اللاجئين إلى أراضيهم التي احتلتا عام 1948 وكذلك النازحون عام 1967، إذ أصر الجانب الإسرائيلي على عقد مفاوضات بشأن هذه القضية من أجل تثبيت الفلسطينيين المهجرين في الأراضي التي هجروا إليها أثناء الحروب، عن طريق إعطائهم تعويضات مادية مقابل التخلي عن أراضيهم.

- الأماكن الدينية.

وأكدت المادة التاسعة على أهمية الأماكن المقدسة وأن (تحترم إسرائيل الدور الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس) [66].

وسيمنح كل طرف لطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية، وسيقوم الطرفان بالعمل على تعزيز حوار الأديان بهدف العمل على تفاهم ديني، وحرية العبادة والتسامح والسلام[67].

يرى الباحث أن اهتمام الأردن بالأماكن المقدسة في القدس كان من زمن طويل وأصر الجانب الأردني خلال مفاوضاته مع إسرائيل في مختلف الأوقات على التمسك بالقدس وضمها إلى الأردن وعدم تركها بيد إسرائيل، وأكد الجانب الأردني أنه لم يبرم سلام مع إسرائيل قبل أن تحل مشكلة القدس، وكذلك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي اعتبرت من الثوابت الأردنية أثناء مفاوضاته مع إسرائيل.وخلال محادثات السلام عام 1994م تغيرت الأوضاع، حيث تم استثناء القدس من المفاوضات ، واكد اسحاق رابين انه يجب ان يتم تأجيل مشكلة القدس إلى إشعار آخر.

7- المياه:

بدأت محاولات اليهود في استغلال مياه نهر الأردن في عهد الإمارة منذ عام 1926، على يد المهندس اليهودي بنجاسروتبرغ الذي منح امتياز تأسيس شركة توليد الكهرباء عند ملتقى نهري اليرموك والأردن، وبما أن معظم أرض المشروع تقع في منطقة التقاء النهرين شرق الأردن طلب صاحب الامتياز استغلال نحو 50.000 دونم من أراضي شرق الأردن للمشروع، واستمر المشروع الذي بدء تشغيله عام 1936 حتى عام 1948، حيث دمرته الحرب التي أسفرت عن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين[68].

وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، استمرت إسرائيل في نقل مياه نهر الأردن إلى المستوطنات اليهودية والى صحراء النقب، عن طريق شبكة من الأنابيب الناقلة للمياه[69].

وهذه الانتهاكات الإسرائيلية سببت للأردن أزمة مائية خانقة، وأدرك الجانب الأردني أن الحل هو التحاور مع إسرائيل لكي يتم استرداد حقوقه من المياه وهذا ما حصل في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وجاء في المادة السادسة في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، أنه يجب تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القادمة بين الطرفين، بموجب هذه المادة لقد استعاد الأردن نصيبه من مياه نهري اليرموك والأردن[70].

حيث أن الأردن لم يأخذ شيئاً من مياه نهر الأردن قبل معاهدة السلام فبعد المعاهدة لقد تغيرت الأوضاع إلى الأفضل حيث حصل الأردن على 10 مليون متر مكعب سنوياً "من مياه تحلية من ينابيع مالحة في حوضه، وحصل على 60 مليون متر مكعب من مياه الفيضانات والسدود بما في ذلك فيضانات نهر الأردن، وسيأخذ الأردن من نهر الأردن 70مليون متر مكعب سنوياً بعد المعاهدة[71].

وأيضاً جاء في المادة السادسة تحت ملحق (2)الخاص بالأمور المتعلقة بالمياه، حصول الأردن على مياه إضافية عن طريق التعاون الأردني الإسرائيلي لإيجاد مصادر لتزويد الأردن بكميات إضافية مقدارها 50 مليون متر مكعب[72].

أما بخصوص نهر اليرموك، كان نصيب الأردن من مياه النهر قبل معاهدة السلام 120 مليون متر مكعب فبعد المعاهدة تغيرت الأوضاع إلى الأفضل فحصل الأردن على مجموع 215 مليون متر مكعب من المياه.

وبموجب الفقرة (3) من المادة السادسة، أكد الطرفان على انه يجب البحث عن وسائل وطرق جديدة لمواجهة شح المياه والأزمة الناتجة عنها، وفيما يلي الأمور التي تباحث بها الجانبان[73]

- تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية الحد الأدنى وذلك من خلال مراحل استخدامها.
- منع تلوث المياه

- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.
- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها[74].

وجاء تفصيل المادة السادسة في الملحق رقم (2) من اتفاقية السلام المتعلق بأمور المياه، حيث تباحث الطرفان حول تشغيل وصيانة الأنظمة وكيفية التخزين حماية مصادر المياه من التلوث، وأيضاً اتفق الطرفان على حماية المياه الجوفية وكيفية توزيع مياهها [75].

يرى الباحث أن مشكلة المياه بين الأردن وإسرائيل هي مشكلة سياسية قديمة، حيث تطرق الطرفان في كافة الاجتماعات والحوارات بينهم حول مشكلة المياه وربطها بالأمور السياسية لأن معظم الصراعات بين العرب واليهود كان حول المياه، وأصر الجانب الأردني في مختلف الأوقات بالمطالبة بإعادة مياهه التي انتهكتها إسرائيل.

ويمكن أن تكون أيضاً مشكلة المياه مشكلة اقتصادية واجهت الأردن منذ أمد طويل حيث تعطلت الزراعة في غور الأردن بسبب انتهاك إسرائيل للمياه، فبعد توقيع المعاهدة اخذ الأردن حصته من المياه، فنتج عن ذلك ازدهار في الزراعة التي أدت إلى الزيادة في الاقتصاد.

2- العلاقات الطبيعية بين الأردن وإسرائيل

ورد في معاهدة السلام عدة مواد تشمل إقامة علاقات طبيعية بين الدولتين من أجل تقوية الاقتصاد والحد من مشكلة البطالة وأكد الطرفان على ما يلي:

1- إقامة علاقات اقتصادية:

جاء في المادة السابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ذكر التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارها دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة بين الدول والشعوب، وأكد الجانبان أنه يجب تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما على المستوى الإقليمي[76].

ولتحقيق هذه الأهداف يتفق الجانبان على ما يلي:

أ- إزالة كافة أوجه التميز التي تعتبر حواجز في وجه إقامة علاقات اقتصادية طبيعية.

ب- إنهاء المقاطعات الاقتصادية

ج- أن يقوم الطرفين بعقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي وبما في ذلك التجارة واقامة مناطق تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها.

د- التعاون ثنائياً في المحافل المتعددة الأطراف من أجل تعزيز ودعم الاقتصاد [77].

ومن خلال التطرق للعلاقات الاقتصادية بين الأردن واسرائيل ظهرت مجالات التعاون بين الدولتين بما يلي:

أ- التعاون الزراعي: ورد في نص المادة (22) في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية(التعاون في المجال الزراعي بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتقنية الحيوية والتسويق، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون 6 أشهر من تاريخ تبادل الوثائق"[78].

ويذكر مركز التعاون الدولي أنه تم افتتاح مزرعة أردنية إسرائيلية في شهر تشرين الأول 1998 في منطقة الكرك، لتربية مواشي (اواسي) وفي إطار ذلك، سلمت إسرائيل للأردن (220) ماشية لإنتاج وتصنيع الحليب بشكل مكثف علماً بأن مواشي (اواسي) تعطي كمية تعادل أربعة أضعاف الكمية التي تنتجها المواشي المحلية. [79].

ب- التعاون البيئي والصحي:

أوضحت المادة الثامنة عشر على التعاون البيئي بين الأردن وإسرائيل، عن طريق المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث وجاء في الملحق رقم (4) من اتفاقية السلام، تفصيلاً لصورة الاتفاق البيئي [80].

وبعد توقيع المعاهدة لقد تطور التعاون في المجال البيئي ليشمل التعاون في مكافحة الذباب المنزلي (سوسة الكف الحمراء وذبابة الفاكهة الأوسطية) في شمالي منطقة البحر الميت [81].

وأما بخصوص التعاون الصحي، أوضحت المادة (21) على التعاون في هذا المجال، وأكدت هذه المادة أن سيتم التعاون في المجال الصحي بعد انتهاء المفاوضات أي بعد تسعة أشهر من الاتفاق [82].

هـ- التعاون في مجالات الطاقة:

وكذلك أكدت المادة التاسعة عشر من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، على ضرورة التعاون في مجال استغلال الطاقة الشمسية والربط الكهربائي بين البدلين عند التوقيع على معاهدة السلام، وأيضاً سيتم التوصل إلى اتفاقيات ذات علاقة في مجال الطاقة خلال 6 أشهر من تاريخ تبادل الوثائق.

د- تنمية أخدود وادي الأردن:

أوضحت المادة العشرين على تعهد الطرفان بتنمية أخدود وادي الأردن، وتطويره وإنشاء مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة، ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثيه الأردنية- الإسرائيلية الأمريكية بهدف التوصل إلى خطط إستراتيجية لتنمية الأخدود[83]..

هـ- السياحة:

أن يعمل الطرفان على تشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى وفق ما جاء في المادة السابعة عشرة[84].

2- النقل والطرق والمواصلات:

شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية الاهتمام بعملية النقل البري والجوي بين البلدين، والاهتمام بإنشاء الطرق لتسهيل العبور من والى الطرف الأخر، وأوضحت المادة (13) باعتراف الطرفان بالاهتمام المتبادل بإقامة علاقات حسنة في مجال النقل، وفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية، وأكد الطرفان على إقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من ايلات وصيانته، وتنفذ هذه الاتفاقية بعد 6 أشهر من تبادل الوثائق [85] .

ومن خلال هذا البند تتضح أمور المواصلات بما يلي:

أ- الطيران المدني:

نصت المادة الخامسة عشر على اتفاق البلدين على الطيران المدني كونهما طرفين في اتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزليت) واتفاقية الطيران الدولي لعام 1944 (اتفاقية شيكاغو). [86]

وبعد عقد اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، لقد بقيت مجريات المفاوضات بين الدولتين مفتوحة وتوصل الطرفان إلى تفعيل الخطوط الجوية في العاشر من آذار 1995م[87]

ب- حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ:

أوضحت المادة الرابعة عشر على اعتراف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البري في مياهه الإقليمية وفقاً لأحكام القانون الدولي، وسيمنح كل طرف السفن الأخرى أن يكون

لها منفذاً في موانئه، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر وبالعكس. ويعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف[88].

3- العلاقات الثقافية والعلمية:

نصت المادة العاشرة على اعتراف الطرفين بإقامة تبادل ثقافي وعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وأن هذا التبادل يقود الطرفين إلى إنهاء حالات التوتر في مسيرة السلام[89].

4- التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار لتحقيق السلام:

وجاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، لتوضح طبيعة العلاقات تحت بند التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، حيث أكد الطرفان بتفعيل هذا البند بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة[90].

وأكد الطرفان على الحد من سباق التسلح، وإيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدوانية في الشرق الأوسط، وإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية أو غير التقليدية في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم[91].

3- المضامين القانونية:

خلال محادثات السلام الأردنية الإسرائيلية لقد تم الاتفاق على النصوص القانونية التي تثبت شرعية المعاهدة بين الدولتين، وتكمن المضامين القانونية الاساسية بما يلي:

1- التشريعات: أوضحت المادة(26) على تعهد الطرفين خلال ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ المعاهدة، ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

2- التصديق: أكد الطرفان التصديق على المعاهدة ضمن المصلحة والإجراءات الوطنية، ويتم التصديق بعد تبادل الوثائق، مع اعتبار جميع الملاحق والذيول والمرفقات في المعاهدة جزءا منها .

وتم كتابة نصوص المعاهدة في اللغة العربية والانجليزية والعبرية متساوية في المضامين، وإذا ظهر أي خلاف في تفسير النصوص يتم الرجوع إلى النص الانجليزي الذي يعتبر النص الفاصل بين النصوص.

وبعد الإقرار على هذه المعاهدة قام السيد رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي بالتوقيع على المعاهدة، وأما عن الجانب الإسرائيلي وقع رئيس الوزراء اسحاق رابين عليها وكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلنتون على شاهدا هذه المعاهدة[92].

نتائج الدراسة

1- استطاعت الوفود الأردنية خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل، أن تسترد حقوقها التي انتهكتها إسرائيل مثل الحقوق المائية، وقد استعاد الأردن السيادة الرسمية على منطقة الباقورة في 1995/2/9م، ومنطقة الغمر في 1995/1/3، كما تم تبادل بعض المناطق بين الجانبين، حيث تم مبادلة خمسة كيلومترات مربعة جنوب البحر الميت تقع بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني، كانت إسرائيل احتلتها عام 1948 وتستغلها من خلال بناء ملاحات تابعة لشركة أملاح البحر الميت الإسرائيلية بأرض إسرائيلية مساحتها (7.5) كم تقع غرب خط الانتداب [93].

ويجدر بالذكر أن أفراد إسرائيليين كانوا يملكون (6000) دونم مجاورة للباقورة موضوعة تحت بند حراسة أملاك العدو في دائرة الأراضي والمساحة في الأردن، وقد سمح لمواطنين أردنيين باستثمار حوالي (5000) دونم منها وبقي (1000) دونم في منطقة حرام الملاصقة للباقورة، مزروعة بألغام قد أصبحت ملكاً للأردن[94].

2- استطاع الأردن من خلال مفاوضات السلام أن يثبت الحدود الأردنية بشكل رسمي، والحد من الطموحات التي تستهدف وجود الأردن وكيانه.

3- وأيضاً استطاع الأردن إنهاء الحصار الذي ترتب عليه أثناء حرب الخليج، وشطب الديون الأمريكية التي تراكمت عليه على مر سنوات من الزمن[95].

بالرغم من الإيجابيات التي حققتها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لقد ظهرت سلبيات المعاهدة بعد عشرة سنوات من توقيعها حسب ما ذكر كامل أبو جابر رئيس الوفد الأردني الفلسطيني المفاوض عام 1994.

"وبرغم الأهداف الأمالة لاتفاقية وادي عربة إلا أنه بات واضحاً أن الحقوق الأردنية لم تسترد بعد، فالمياه ما زالت منهوبة ولم يصل الأردن منها إلا الملوث، والبيئة الأردنية تلوثت بإشعاعات مفاعل ديمونة، والمصانع الإسرائيلية على أرض الأردن والأسرى الأردنيون ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال، دون أن تجد مطالب الخارجية الأردنية بشأنهم أية استجابة، والأوضاع الاقتصادية زادت ترديا، والبطالة والفقر ما زالا مشكلتين رئيسيتين يعاني منها الأردن"[96].

وقال كامل أبو جابر " أن معاهدة السلام ما هي إلا هدنة طويلة المدى مع الجانب الإسرائيلي موقع عليها بشكل رسمي" وذكر أيضاً لم يحقق الأردن والوطن العربي أي هدف استراتيجي أو اقتصادي أو اجتماعي كما هي باقي المعاهدات الموقعة مع إسرائيل"، مؤكداً أن أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي لم تزال كما كانت عليه قبل عام 1994 وربما أسوأ بكثير نتيجة لتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية[97]

هوامش الدراسة:

(1) سليمان الصمادي، الأردن مائة عام من التحدي والعطاء (اربد: مؤسسة حمادة، 2002) ص110

(2) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ج 2 (عمان: مكتب المحتسب، 1996) ص502-503

(3) جريدة الدستور، العدد 9761 (25 تشرين أول 1994) الثلاثاء، انظر: ممدوح نوفل، الانقلاب- أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد- واشنطن" (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996) ص 50.

(4) جريدة الرأي، العدد 7766 (8 تشرين الثاني 1991) الجمعة.

(5) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992-1994 قضايا ومواقف (عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1998) ص195

(6) جريدة الرأي، العدد 7766 (8 تشرين الثاني 1991).

(7) جريدة الدستور، العدد 9761 (25 تشرين أول 1994) الثلاثاء.

(8) عساف، مرجع سابق، ص159.

(9) عايش، مرجع سابق ص 85.

(10) الصمادي، مرجع سابق.

(11) المرجع نفسه، ص 122-123 وانظر: نوفل، مرجع سابق، ص 40.

(12) مقابلة مع مسؤول الدراسات الإسرائيلية (محمد الشبار) في وزارة الخارجية الأردنية بتاريخ 2007/7/2م، الساعة 11 صباحاً.

(13)יוסי ביליין ، יגעת בשלום (תל- אביב: ידיעות אחרונות – ספרי חמד ، 1997) עמ" 48 .

وانظر : جريدة الراي، العدد 7766 (7 تشرين الثاني 1991). وانظر : جريدة الدستور، العدد 9762(26 تشرين اول 1994).

(14) صدقي الضاهر، وثائق عربية- وثائق يارنغ السرية (عمان: مطابع الدستور التجارية، 1997، وانظر: جريدة الرأي، العدد 7740 (12 تشرين أول 1991) لمزيد من التفضل انظر: سميع المعايطة، التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع 1993) ص73.

(15) البدارين، اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، ص92

(16) خطاب جلالة الملك حسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في تاريخ 1991/10/12م انظر: الطاهر، وثائق عربية، ص 13-25.

(17) المصدر نفسه .

(18) جريدة الدستور، العدد 9762، (26 تشرين الأول 1994) الأربعاء.

(19).الظاهر، وثائق عربية، ص13-25، وانظر: جريدة الدستور العدد 9762، (26 تشرين أول 1994).

(20) كلمة الدكتور أحمد صدقي الدجاني حول الصراع العربي الإسرائيلي طبيعته ومستقبله انظر: التصور العربي للسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي/ عمان، اللجنة المصرية للتضامن في القاهرة شهر آذار 1997، ص152. وانظر:جريدة الرأي، العدد 7757(29 تشرين أول 1991)

(21) جريدة الرأي، العدد 7754، (26 تشرين أول 1991م) وانظر: جريدة الدستور العدد 9762 (26 تشرين أول 1994).

(22) جريدة الدستور، العدد 9763، (27 تشرين أول 1994) وانظر:عبدالله المجالي ومحمد العبادي، مسيرة السلام الاردنية- الإسرائيلية 1991-1994(عمان : المؤلف، 1994)،ص 21-22.

(23) جريدة الرأي، العدد 7747 (19 تشرين أول 1991). وانظر: معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 26 تشرين الأول 1994 ، مصدر سابق ، ص25.وانظر:علي الدن هلال،الجامعة العربية والسلام العربي الاسرائيلي،مجلة عالم الفكر،العدد 25 ،1997،ص15.

(24) جريدة الرأي العدد 7757 (29 تشرين أول 1991)، لمزيد من التفصيل انظر: نص كلمة الرئيس الأمريكي، جورج بوش، في افتتاح مؤتمر مدريد 1991/10/30، وكذلك نص كلمة الرئيس السوفياتي غورباتشوف في افتتاح المؤتمر، خليل حسين، المفاوضات العربية الإسرائيلية وقائع ووثائق، ص 245-240،252-242.

(25) جريدة الرأي، العدد 7755 (27 تشرين أول 1991)، جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين الأول 1994) لمزيد من التفصيل انظر: عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة- دراسة في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998م) ص75.

(26) المجالي والعبادي، مرجع سابق، ص 20.

(27) البدارين، اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، ص76.

(28) جريدة الرأي، العدد 7766، (7 تشرين الثاني 1991) وانظر: نص كلمة وزير الخارجية الأردني كامل أبو جابر في افتتاح مؤتمر مدريد بتاريخ 31 تشرين الأول 1991م، وانظر : خليل حسين، المفاوضات العربية الإسرائيلية وقائع ووثائق، ص 270-277.

(29) الصمادي، مرجع سابق، ص 125.

(30) جريدة الرأي العدد 7762، (3 تشرين الثاني 1991).

(31) الصمادي، مرجع سابق، ص 125-126.

(32) المرجع نفسه.

(33) المجالي والعبادي، مرجع سابق، ص35.

(34) المرجع نفسه، وانظر: جريدة الدستور، 9762، 26 تشرين أول 1994).

(35) جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول 1994).

(36) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ، مصدر سابق ، ص 107-108-109.

(37) مجلة الدراسات الفلسطينية- جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي، مجموعة وثائق مفاوضات السلام، العدد (16) سنة 1993.

(38) دار الناس للصحافة والنشر، صانع السلام (عمان: دار الناس للصحافة والنشر، 1996)، ص56-57.

(39) النص الكامل لجدول أعمال المفاوضات على المسار الأردني- الإسرائيلي، انظر: دائرة المطبوعات والنشر، معركة السلام وثائق أردنية -المسار الأردني الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، ج1 (عمان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر، 1994م) ص 27-28.

(40) ملحق جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول 1994م).

(41) المصدر نفسه.

(42) دائرة المطبوعات والنشر، معركة السلام- وثائق أردنية، ص 85-86.

(43).دار الناس للصحافة والنشر، صانع السلام، ص74-75.

(44) الدستور، مصدر سابق، ص132-133.

(45) المرجع نفسه.

(46) إيناس جابر أحمد، اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية كلية الحقوق، 2004- ص 253.

(47) المصدر نفسه.

(48) دائرة المطبوعات والنشر، معركة السلام- وثائق أردنية، ص45.

(49) كلمة الرئيس الوفد الأردني المفاوض الدكتور فايز الطروانة في محادثات وادي عربة، المصدر نفسه.

(50) البيان الختامي لمفاوضات وادي عربة 1994/7/20، حول إعلان الدكتور فايز طروانة رئيس الوفد الأردني الختامي المشترك لمفاوضات وادي عربة، نقلاً عن الوثاق العربية، مصدر سابق، ص 68-69.

(51) جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول 1994) وانظر: صانع السلام، مرجع سابق، ص94.

(52) المجالي والعبادي، مرجع سابق، ص 72 وانظر: صانع السلام، مرجع سابق، ص73.

(53) انظر الملحق رقم (3).

(54)הרב ישראל מאיר לאן ، אל תשלח ידך אל הנער (ישראל : ידיעות אחרונות – ספרי חמד، 2005) עמ" 256 . وانظر: محمد عايش، معاهدة وادي عربة دراسة تحليلية، ص 57.وانظر:حلال مرجع سابق،ص19.

* وفي 25 تشرين أول لقد حصل اجتماع بين الملك حسين واسحاق رابين بحضور الملكة نو وتحدث رابين عن معاناة اليهود في المنطقة وأنه يريد السلام . انظر: לאה רבין ، הולכת בדרכו ، שם ، עמ" 275-274.

(55) جريدة الدستور، العدد 9762، (26 تشرين أول 1994). وانظر: صانع السلام ، مرجع سابق، ص117.

(56) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام، مصدر سابق، ص7، وانظر: طلافحة والشرعة، مرجع سابق، ص114.

(57) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 4001 (10 تشرين الثاني 1994).

(58) المصدر نفسة.

(59) عبد السلام المجالي، رحلة عمر- من بيت الشعر إلى سدة الحكم (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003) ص 254-255.

(60) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، ص 12.

(61)אורי שגיא ، אורות בערפל (ישראל : ידיעות אחרונות – ספרי חמד،1998) עמ" 214.

(62)שגיא ، שם ، עמ"216. وانظر: اللجنة الإعلامية الأردنية، مصدر سابق، ص 12.

*الملحق(1-أ) يتضمن الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ، وينص على مايلي :

1-تم الاتفاق بموجب المادة (3) من المعاهدة على ان الحدود الدولية بين الدولتين تشكل من القطاعات التالية:

أ- نهري الأردن واليرموك.

ب-البحر الميت والملاحات.

ج-وادي عربة/منطقة هاعرفا.

د- خليج العقبة .

(63) ملحق جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول، 1994)

(64) انظر ملحق رقم (4) باللغة العبرية.
(65) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 4001 (10 تشرين الثاني 1992).
* أن منطقة الباقورة هي أراضي أردنية بموجب الحدود الدولية التي رسمت سنة 1952، وأيضاً يقول الجانب الإسرائيلي أن منطمة الباقورة هي أملاك إسرائيلية لأنه تم ضمها لإسرائيل بموجب معاهدة الهدنة سنة 1949، وأصبحت ملكاً إسرائيلياً، سنة 1950، انظر: **שגיא** ، **שם** ، **עמ**"216.
(66) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 4001 (10 تشرين الثاني 1994).
(67) المصدر نفسه.

(68) دويكات، مرجع سابق، ص 92.

(69) العكور، مرجع سابق، ص120-121.

(70) انظر ملحق رقم (4) باللغة العبرية.

(71) اللجنة الأعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، ص 15-16.

(72) انظر ملحق رقم(2) الجريدة الرسمية، العدد 4001 (10 تشرين ثاني 1994).

(73) انظر ملحق رقم (4) باللغة العبرية.

(74) المصدر نفسه.
(75) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 4001 (10 تشرين ثاني 1994).
-الملحق رقم(2) الخاص بأمور المياه.
(76) انظر المادة رقم (9) في ملحق رقم (4) باللغة العبرية.
(77) جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول 1994).
(78) نص المادة رقم (22) الخاصة بالزراعة من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.
(79) WWW. MFA. GOV.il
(80)اللجنة الاعلامية الاردنية، معاهدة السلام ما هي، مصدر سابق، ص48.
(81) WWW. MFA. GOV.il
(82)الحباشنة، مرجع سابق، ص96.وانظر: ملحق رقم (5) الخاص بالصحة.
(83) انظر ملحق رقم (4) باللغة العبرية.

(84) المصدر نفسه.

(85) نص المادة (13) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية انظر: جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين أول 1994م).

(86) نص المادة (15) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

(87) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 4106 (16 آذار 1996) ص 788.

(88) نص المادة (14) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية- باللغة العبرية.

(89) نص المادة (10) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية- باللغة العبرية.

(90) أحمد القضاة، معركة السلام المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الإستراتجية، (عمان: دائرة، المطبوعات والنشر، 1994) ص 302.

(91) ملحق جريدة الدستور، العدد 9762 (26 تشرين الأول 1994).

(92) المصدر نفسه،

(93) محمد رجا ربابعة، اتجاهات معلمي إقليم جنوب الأردن نحو تغيرات متوقعة في محتوى مناهج مرحلة التعليم الأساسي نتيجة لتطبيق معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد (2) 2004م، ص 367.

(94) المصدر نفسه. وانظر: الخارطة.....

(95) جريدة الرأي، العدد 7766(8 تشرين الثاني، 1991).

(96) www. Alahi @ ammannet. Net

(97) المصدر نفسه